

الخط الفلسفي

Riyadh International
Philosophy Conference

الإطار الفلسفي لمفهوم المدينة العادلة في سياق العولمة والتعددية الثقافية

د. وليد الزامل

أستاذ مشارك في قسم التخطيط العمراني، جامعة الملك سعود

مطار الفلسفة

Riyadh International
Philosophy Conference

تعتمد الورقة البحثية على المنهج النظري من خلال التحليل المتعمق للدراسات السابقة والمفاهيم النظرية حول "المدينة العادلة" وتستجيب مع التحدي الذي يواجه المدن في عصر العولمة والتحولات الاقتصادية مع ما تطرحه من مشكلة بحثية لا تغيب عن ذهنية الباحث الحضيف وتتمثل في ثنائية التنمية العمرانية والعدالة الاجتماعية. وتحاول الورقة البحثية الإجابة على تساؤل بحثي يتمثل في ماهية المدينة العادلة وأبعادها؟ لذلك، تهدف الورقة البحثية إلى تطوير إطار فلسفي واضح لمفهوم المدينة العادلة في سياق العولمة والتعددية الثقافية وبشكل يحقق التنمية المستدامة ويحافظ في الوقت ذاته على الهوية والثقافة المحلية.

مقدمة

وضع الفلاسفة تصورات عديدة في إطار بناء رؤية شمولية لمدينة عادلة تحقق أرقى مستويات القيم الإنسانية والثقافية وتعزز مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع. بُنيت هذه الأفكار اعتماداً على فرضية مفادها أن تطوير الكيانات المادية يقود إلى بناء مجتمع عادل. لقد حاولت هذه النماذج أن تُقلل من الصراعات الاجتماعية الناتجة من التعددية الثقافية أو التباين في أنماط المعيشة. ومع ذلك، فإن البنية المادية لم تكن وحدها كافية لتعكس القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية؛ بل تأثرت المدن في معظم الأحوال بالعامل الاقتصادي كمحرك أحادي يقود التنمية.





اليوم، في عصر العولمة والتحول نحو المدن العالمية تزداد الهجرة إلى بعض المدن الكبرى نتيجة تمتعها بخدمات وبنية تحتية ومنظومة اتصالات عالية قادرة على جذب مجتمعات متباينة الثقافات. وينشأ الصراع الاجتماعي نتيجة تباين الفرص المعيشية ليقسم المجتمع المدينة لطبقات ينجح بعضها في التفاعل مع اقتصاد المدينة الذي يستجيب لتحولات عصر العولمة، في حين تفشل بعض الفئات لتعاني من ظاهرة **"التهميش الاجتماعي"** لكونها غير قادرة على الانصهار مع متطلبات العولمة الثقافية. من ناحية أخرى، تواجه المدن تحديات الحفاظ على الثقافة والهوية المحلية وحقوق المجتمع نتيجة الاتجاه نحو تغليب العوائد الاقتصادي والاستثمار المادي على حساب القيم الثقافية والاجتماعية والبيئية.

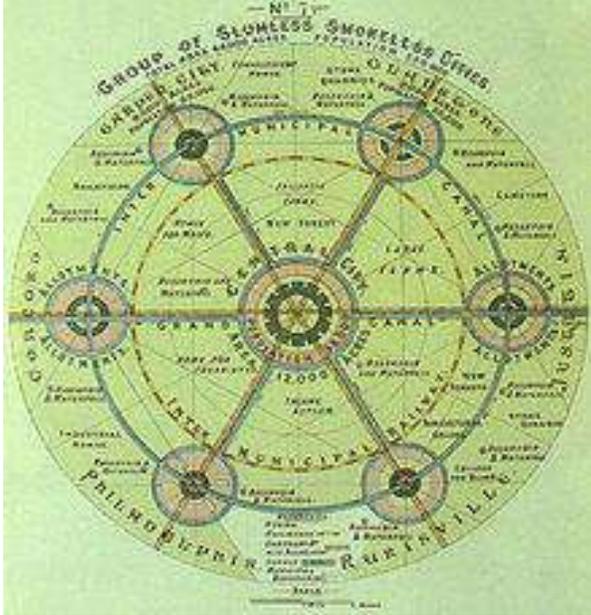


المدينة ليست مجرد بناء فيزيقي يعيش فيه السكان ويوفر الخدمات والبنية التحتية؛ بل إنها مسرح اجتماعي يتسم بالتطور والمرونة والاستدامة ويتفاعل فيه السكان من جميع الأطياف بما فيهم الأقليات أو الفئات المستضعفة.

المدينة تتصف بالتعقيد الاجتماعي لكونها تضم مجاميع ذات أطراف وثقافات متعددة يتشاركون في تطوير أساليب المعيشة ضمن نطاق الأنظمة والقوانين المدنية. يعتمد تطور المدينة وارتقاءها في السلم الحضري العالمي على استغلال الموارد الكامنة وتبادل الخبرات لسكانها لتحقيق التنمية الشاملة. إن الحفاظ على التوازن في إدارة المصالح بين السكان والموارد أمر هام لضمان استمرار تفاعل الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والمنافسة الدينامية التي تتكيف بشكل مرن ضمن إطار "المدينة العادلة". لذلك، ترتبط فلسفة مفهوم "المدينة العادلة" بالنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية التي تتواءم مع التطور التقني للمجتمع. يشجع مفهوم "المدينة العادلة" المخططين وصانعي السياسات على تبني نهج مختلف للتنمية الحضرية يؤكد على العدالة والرفاهية المادية بشكل يتماشى مع التنوع والمشاركة الاجتماعية وصولاً إلى تعزيز جودة الحياة الحضرية QOUL في سياق الاقتصاد العالمي.



إشكالية البحث



أخذت أفكار التخطيط العمراني للمدن تميل إلى مفاهيم راديكالية لـ Ebenezer Howard في القرن التاسع عشر لمحاولة بناء نموذج للمدن المثالية. وتبع ذلك العديد من الأفكار التقليدية للمخططين التكنوقراط في الولايات المتحدة وأروبا والذين اعتمدوا في معظم الأحوال على نهج التخطيط الفني والقائم على أساس تقسيم الأرض وتوزيع الخدمات والأنشطة الاقتصادية. اختلفت أفكار المدن في توجهها نحو الديمقراطية، وفي محتواها، وفي نتائجها التوزيعية حيث كان هدفهم المشترك هو تحقيق الكفاءة من خلال فرض الأفكار والمثل وفقاً لرؤيتهم (Scott, 1998). لذلك، تكمن إشكالية البحث في ثنائية التنمية والعدالة لفلسفة تخطيط قائمة على فرض آراء المخططين على المجتمع من خلال تطوير نماذج لمدن مثالية أو Good City لم تعد اليوم نهجاً مناسباً وجاءت النقد على النهج البصري أو المادي من مختلف الأطياف الأيديولوجية.

هدف البحث



يهدف البحث إلى تطوير إطار فلسفي لمفهوم المدينة العادلة ضمن إطار العولمة والتعددية الثقافية وبشكل يحقق التنمية المستدامة ويحافظ في الوقت ذاته على الهوية والثقافة المحلية.



المنهج البحثي

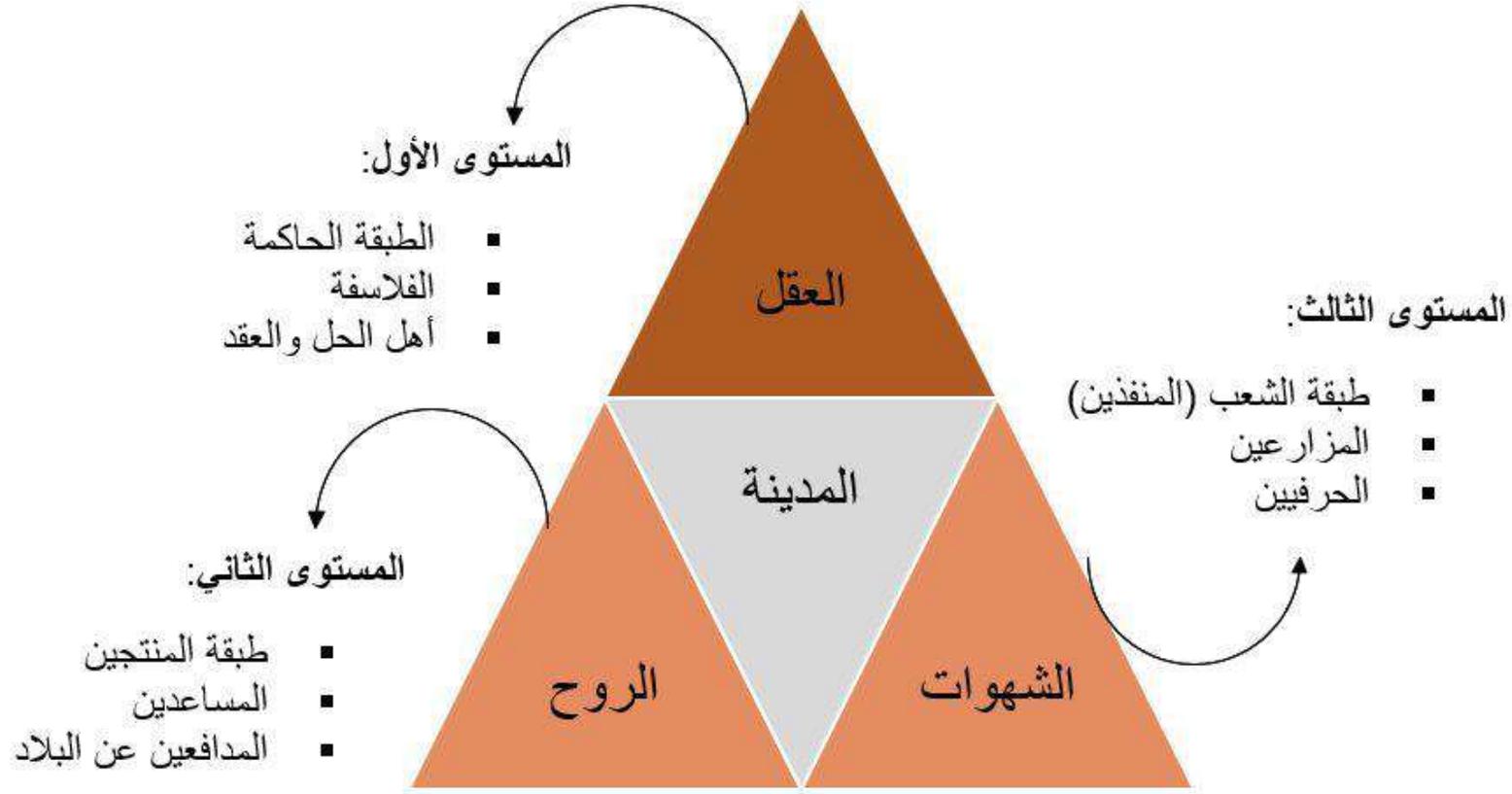
اعتمدت الورقة على المنهج النظري والاستقرائي من خلال تحليل مجموعة واسعة من الدراسات التي تناولت المفاهيم المتعددة للمدينة العادلة. جُمعت البيانات النظرية استناداً الى عدة مصادر تناولت مفاهيم المدن العادلة مثل كتابات Susan Fainstein حول "المدن العادلة" و Peter Hall حول كتاب "Cities of Tomorrow" أو "مدن الغد" و كتابات Jane Jacobs حول "موت وحياة المدن الأمريكية" "The Death and Life of "Great American Cities". كما تم ربط هذه المفاهيم العمرانية بالأراء الفلسفية التي تناولت العدالة كآراء Johann Goethe، وJohn Rawls، ومراجعة كتابات أفلاطون حول "المدينة الفاضلة".



المنظور الفلسفي للمدينة العادلة

تناول أفلاطون العدالة، باعتبارها "فضيلة إنسانية" تجعل الفرد متسقاً مع نفسه وصالحاً؛ ومن الناحية الاجتماعية، فالعدالة هي الوعي الاجتماعي الذي يجعل المجتمع متناغماً وصالحاً داخلياً. وفقاً لأفلاطون، العدالة هي صفة الروح، التي بموجبها يضع الناس فيها رغباتهم غير العقلانية جانباً، وبالتالي يكيفون أنفسهم للقيام بوظيفة واحدة لتحقيق المصلحة العامة (Bhandari, 1998). رأى أفلاطون أن العدالة يمكن أن تكون وسيلة لعلاج المجتمع من الإفراط في الفردانية التي قسمت مجتمع أثينا إلى فقراء وأغنياء وتلاشى الاهتمام بالصالح العام. بمعنى آخر، التركيز على تنمية المجتمع كهدف استراتيجي.

وضع أفلاطون نظريته للعدالة بناء على ثلاثة عناصر في الفرد وهي العقل، والروح، والشهية حيث يكون الإنسان عادلاً عندما يؤدي كل جزء وظائفه دون التدخل في وظائف العناصر الأخرى. بعبارة أخرى، يجب على العقل والروح أن يتحكما في الشهوات التي من المحتمل أن تنمو على الملذات الجسدية. ولا ينبغي السماح لهذه الشهوات بالسيطرة على الروح أو العقل، وعندما يكون العقل وحده هو الذي يحكم بينهم، تتحقق العدالة داخل الفرد. أما على مستوى المجتمع فهناك ثلاث عناصر لفهم العدالة وهي: طبقة الفلاسفة أو الطبقة الحاكمة التي تمثل العقل؛ وطبقة المنتجين، أو فئة المدافعين عن البلاد هي ممثلة الروح؛ وطبقة الشعب وهم المزارعين والحرفيين والتي تمثل غريزة الشهية لدى المجتمع وهم في أدنى درجات السلم.

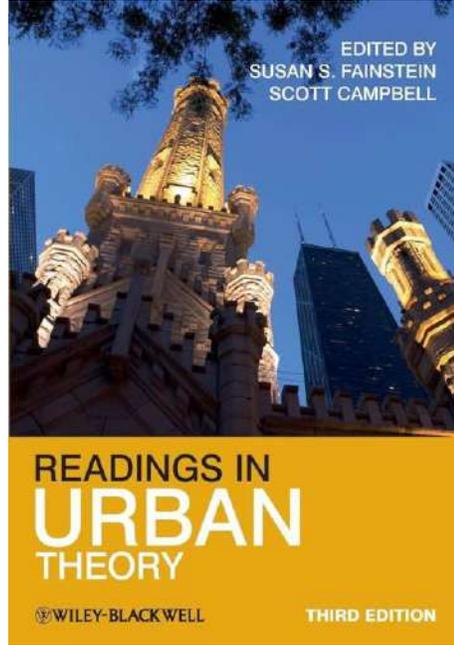
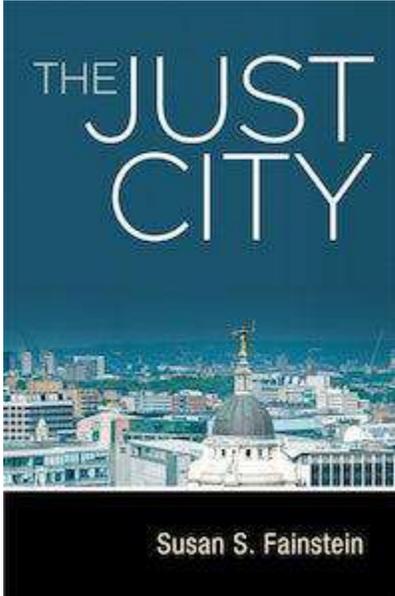


فلسفة التوازن بين عناصر الفرد والمجتمع ضمن إطار المدينة العادلة

المنظور الفلسفي في العصر الحديث

أكد الفلاسفة على مفاهيم المصلحة العامة في ضوء العدالة الاجتماعية ومراعاة حقوق الفئات المحرومة من المجتمع بحيث يكون حق الوصول إلى الموارد في المدينة متاح للجميع. يؤكد Rawls في نظريته حول "العدالة الاجتماعية" على مبدأ الحياد دون الميل لتحقيق مصالح فئة على حساب الأخرى، حيث أن كل شخص لديه نفس الحريات الأساسية، والتي لا يمكن حرمانه منها أبداً. ويرى أن المجتمع العادل يجب أن يتغلب على إشكالية عدم المساواة ولا سيما في الوظائف والأعمال والوصول للموارد كحق مفتوح للجميع. ويمكن أن يحدث ذلك إذا تم توظيف سياسات عادلة ترسخ مفهوم تكافؤ الفرص العادل والقضاء على التمييز ويتضمن ذلك توفير الفرص المتكافئة في التعليم والتدريب والصحة.





المدينة العادلة في أدبيات التخطيط العمراني

أشارت Fainstein (2005) إلى أن التخطيط العمراني يحمل بعد مادي ومزيج من الاستعمالات والأنشطة والتجمعات العمرانية التي يعيش فيها مجتمعات متنوعة تمارس حقها في المدينة. أحياناً يساهم التخطيط المادي في خلق مشهد حضري يكرس الفصل العنصري وعدم العدالة مثل بناء مشاريع الطرق السريعة دون توفير بدائل تتلاءم مع الفقراء؛ أو مشاريع أسكان منعزلة ومخصصة لذوي الدخل المحدود. وتطرح تساؤل لا يغيب عن ذهن الباحث الحصيف حول العلاقة بين المنظور العمراني والاجتماعي للمدينة العادلة من منطلق مدى أن تنتج البيئات العمرانية التنوع الاجتماعي؟ وهل هناك علاقة بين التنوع والابتكار الاقتصادي؟ وهل يساهم التنوع الاجتماعي بالضرورة في تحقيق العدالة؟



عرفت Fainstein (2006) المدينة العادلة بأنها الحيز المكاني الذي يوفر الديمقراطية والمساواة والتنوع والنمو والاستدامة. ومع ذلك، فإن هذه القيم تنطوي على إشكالية فالأغلبية غير الليبرالية يمكنها أن تقود الديمقراطية. بعبارة أخرى، يمكن للأغلبية - غير الليبرالية - أن تجعل الديمقراطية غير مبالية بحقوق الأقليات الاجتماعية. والتنوع يمكن أن يؤدي إلى الصراع الاجتماعي؛ والنمو يجعل عملية إعادة التوزيع أقل أو يفيد أولئك الذين يملكون القدر الأعظم من الثروات. وقد تؤدي الاستدامة إلى تقليص النمو وبالتالي إنتاج البطالة والتضحية بالاستهلاك المرغوب.

تحليل حالات التهميش الاجتماعي في المدن



سوق برونكس الطرفي The Bronx Terminal Market

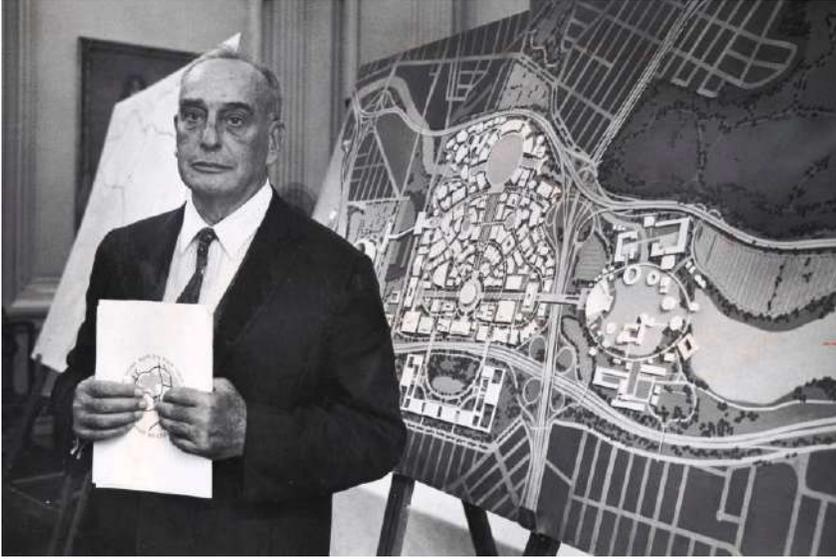
حالة سوق برونكس الطرفي تتناول العدالة في مشاريع إعادة التطوير الحضري، والعلاقات العرقية والإثنية. يتناول المشروع قضية إخلاء تجار المواد الغذائية بالجملة في سوق Bronx Terminal Market، والذين أُجبروا على المغادرة حتى يمكن تسليم موقع السوق إلى شركة تطوير استثمارية.

إن إجراءات تطوير السوق تؤكد على الأولوية المعطاة للتنمية الاقتصادية من قبل مسؤولي المدينة استناداً إلى المبررات النفعية المزعومة والقائلة بأن القرار يجب أن يستند إلى الصالح العام للمدينة. لقد حارب تجار السوق تهجيرهم أمام المحاكم وأمام مختلف منظمات المدينة، بما في ذلك مجلس المجتمع المحلي، ولجنة تخطيط المدينة، ومجلس المدينة. ومع ذلك، افتقر التجار إلى النفوذ السياسي الكافي للتأثير على هؤلاء المسؤولين إما في الرغبة في دمجهم في مشروع Gateway Center أو لتزويدهم بموقع مناسب للانتقال. باختصار، تم إجراء تخطيط وتطوير المشروع بطريقة تهدف إلى مساعدة فريق المطورين وأصحاب رؤوس الأموال بدلاً من السكان المحليين



التجديد العمراني لمدينة نيويورك

بعد الحرب العالمية الثانية وعودة المحاربين القدامى والمهاجرين من أوروبا، تم تطوير مدينة نيويورك بناءً على أفكار Robert Moses. وطرح Moses أفكاراً حول إعادة تطوير بنية النقل في المدينة وحل قضايا الإسكان والتجديد الحضري وإزالة العشوائيات. كان منهجه تجسيداً لرؤية أوائل القرن العشرين التي تؤكد على مبدأ التطوير العمراني واستبدال الهياكل العمرانية القديمة بأخرى حديثة حتى لو اقتضى ذلك تدمير المعالم وتهجير الأقليات. بعبارة أخرى، أكد Moses على مبدأ التخطيط من أعلى الهرم إلى أسفله دون مشاركة حقيقية وفاعلة للمجتمع لتحسين المدخلات وهو المنهج الاستبدادي في التخطيط.



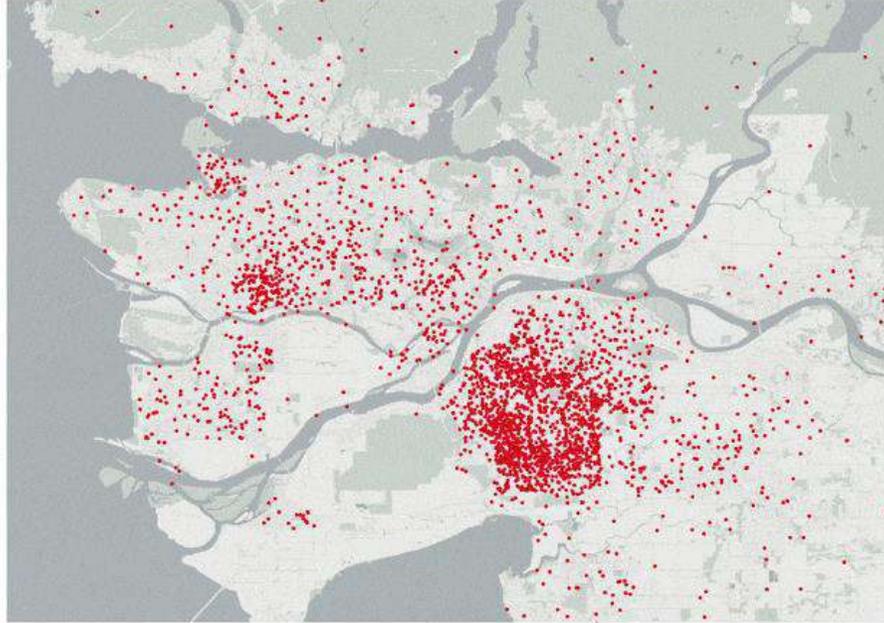
لقد كانت المشاريع الضخمة للتجديد الحضري، بقيادة Robert Moses في نيويورك، مثالاً صارخاً لسيطرة البعد الاقتصادي على مسار التخطيط العمراني دون وجود مستهدفات تؤكد على التنمية الاجتماعية. في تلك الفترة، أصبحت قوى السوق مهيمنة على إجراءات التخطيط العمراني وانتشر هذا المفهوم في كثير من مدن العالم من خلال التركيز على الاستثمار الاقتصادي على حساب الجانب الاجتماعي والثقافي. لقد ساهمت حركات التجديد الحضري في عام 1950 في تعزيز الفصل العنصري للفقراء، والميل إلى المادية، وفقدان الرصيد التاريخي. إن حركات التجديد الحضري واسعة النطاق في تلك الفترة قادت إلى تطوير البيئة الفيزيائية من منطلقات اقتصادية تصب في نهاية المطاف لخدمة أصحاب رؤوس الأموال على حساب الجوانب الاجتماعية وحقوق الأقليات. شجعت هذه الأفكار العديد من المطورين والمستثمرين على المضي قدماً في مشاريع ذات أهداف استثمارية دون إدراك شمولي لعواقب هذا التطوير على مجتمع المدينة والفئات المستضعفة.

Visible minorities

Vancouver

Each dot represents 100 people

■ SOUTH ASIAN



توزيع الأقليات في المدن

التخطيط الحضري ينبغي ألا يعزز مبدأ الفصل العنصري بين الأغنياء والفقراء، سواء من خلال تقسيم الأراضي، أو توزيع الموارد، أو توجيه التنمية. يجب أن تتمتع جميع طبقات المجتمع بنفس الفرص المتساوية في الوصول إلى الموارد والوظائف والمعيشة. يشير التهميش الاجتماعي إلى عدم المساواة، والتوزيع غير العادل للموارد، وضعف المشاركة الاجتماعية. ويشمل ذلك، عدم وجود أنظمة رعاية اجتماعية أو تعليمية للفقراء وعدم وجود برامج إسكان لذوي الدخل المنخفض. تشعر الفئات الاجتماعية بالتهميش الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على المشاركة السياسية، والبطالة، واستخدام المرافق والخدمات العامة أو الخاصة. الممارسات الإقصائية في المدن تحدث عندما يتم الربط بين المجموعات ذوي الدخل المنخفض والبيئات المتدهورة عمرانياً حيث يتركز الفقراء في أماكن متداعية أو قريبة من استعمالات غير مرغوبة كالمصانع.

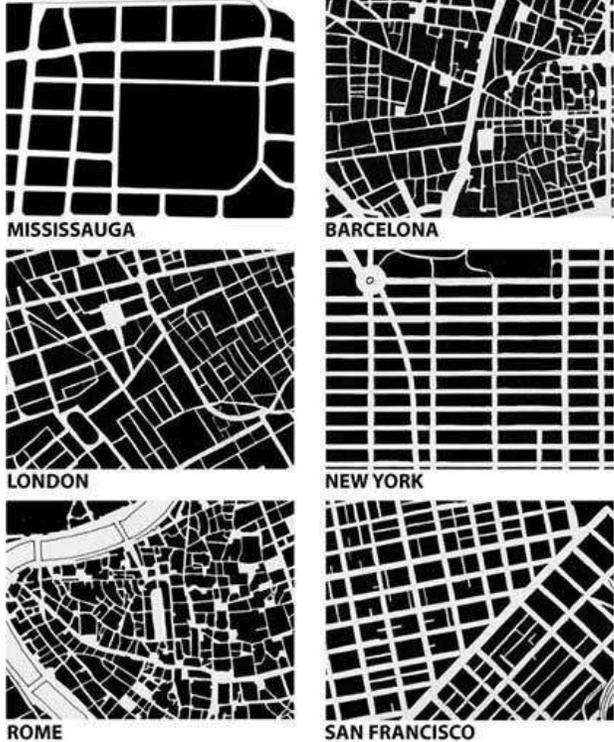


ناقش الفيلسوف Engels (1845) مشكلة مجتمع المدينة وسيطرة الفئات الاجتماعية على الموارد الاقتصادية. لقد ذكر أن المشاريع الرأسمالية لا تنعكس بالضرورة على جميع أفراد المجتمع. غالباً ما يحصل ملاك الأراضي على فوائد عديدة من نمو المدينة وانتعاشها الاقتصادي. تعيش الطبقة العاملة أو الكادحة تحت خط الفقر. ووصف المناطق السكنية التي تعيش فيها الأسر العاملة الفقيرة في إنجلترا بكونها غير صالحة للسكن. تعاني هذه المناطق السكنية من زيادة الكثافات، وضيق الشوارع، وتهاك المباني، وانتشار ملوثات المصانع. تنتشر الجريمة والدعارة والممارسات غير القانونية في هذه المناطق. وفي كثير من الحالات يتكدس أكثر من ستة أفراد في سرير واحد مع مساحات قليلة من الإضاءة والتهوية. وفي المقابل، يعيش الأغنياء في البيوت الكبيرة، والشوارع الفسيحة، والحدائق، والمرافق المتكاملة. لقد استولى الأغنياء على وسائل العيش والإنتاج؛ بل أصبحوا يسيطرون على الطبقة العاملة. الأغنياء يملكون القوة الاقتصادية على حساب الفقراء، وكل هذا خلق نوعاً من الطبقات الاجتماعية بين السكان وهو ما لا يتوافق مع التخصيص الأمثل للموارد والعدالة في التخطيط

المبادئ الجوهرية للمدن العادلة



التنوع



المجتمع البسيط يمثل غالباً القرية أو الجماعات الدينية حيث تتشارك هذه المجتمعات في العادات أو العقائد الدينية أو اللغة أو العرق. في المجتمع البسيط يقل التمييز العنصري بالأفراد متماثلون في الخصائص وولائهم للجماعة. توزيع الثروة في المجتمع البسيط يكون على الجميع كما هو الحال في المجتمع الزراعي. وفي المقابل، المجتمع المعقد يعكس التنوع والتباين الاجتماعي ولا يتمتع أفراده بالولاء للجماعة بل للقانون المدني. تتراكم الثروة لدى القلة وتبرز قضية العدالة مع التنوع الاجتماعي الذي تتسم به المدن الكبرى (Tonnie, 1957). ومع ذلك، يعد التنوع الاجتماعي سمه من سمات المدن العادلة لأن أفراد المجتمع المعقد ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة، واديان وقوميات جاءوا للعمل في مدينة يحكمها إطار حضري للجميع.

التكافل الاجتماعي



لقد أشار (2005) Park إلى مبدأ المجتمع المتكافل كوسيلة للعدالة. إن مجتمع المدن يشمل تباين في الأيديولوجيات والأنثروبولوجيا الثقافية، والخلفيات السياسية، والسمات الاقتصادية والتي تشكل أساس التطور المؤسسي للمدن. لذلك تعتمد المدينة على تبادل الخبرات بين الأفراد لتحقيق التنمية والإنتاج. إن المجتمعات البسيطة كالقرى غير قابلة للتطور كما المدن لأنهم ليسوا على درجة من التعقيد والتنوع. لذلك تبرز قضية العدالة في المدن المعقدة والتي تحتوي على أنماط اجتماعية متباينة أكثر من القرى أو المجتمعات البسيطة. ويرى (2005) Park أن المدن العادلة هي تلك التي تحافظ على التوازن في تبادل المصالح وفقا لمبدأ " "Web of life" وتؤكد التنافس الديناميكي والتعايش في آن واحد.

الحكومة العادلة والمشاركة المجتمعية

يشير (2002) Healey إلى مفهوم الحكومة العادلة وعملية صنع الإستراتيجية المكانية داخل الدولة ومنظور القطاع العام الذي يسعى لتحقيق المصلحة العامة وهو منظور مختلف عن القطاع الخاص.

PUBLIC PARTICIPATION



تتنوع احتياجات المجتمع تبعاً للتنوع الطائفي والثقافي والاقتصادي والأيدولوجي الذي تتسم به المدينة مما يضيف المزيد من التحديات في سياق تحقيق مبدأ المدن العادلة. وإلى جانب ذلك، تسعى الحكومة إلى محاربة الفساد، والتحيز العرقي، والمصالح الشخصية، وهي تواجه تحديات تؤثر على نظام الإدارة مثل مجموعات الضغط، وأصحاب المصلحة، والعوامل الاقتصادية التي قد تتعارض مع احتياجات المجتمع. إن دور الليبرالية الحديثة هام في صياغة مفاهيم جديدة للعدالة تقلل من الدور التقليدي للحكم الحضري وتعزز مبدأ العمل الجماعي وهذا يمكن أن يتحقق خلال إنشاء وكالات غير حكومية، لتشجيع المجموعات التطوعية، والإدارة الذاتية للمجتمع. (Healey, 2002).

اقتصاد عادل

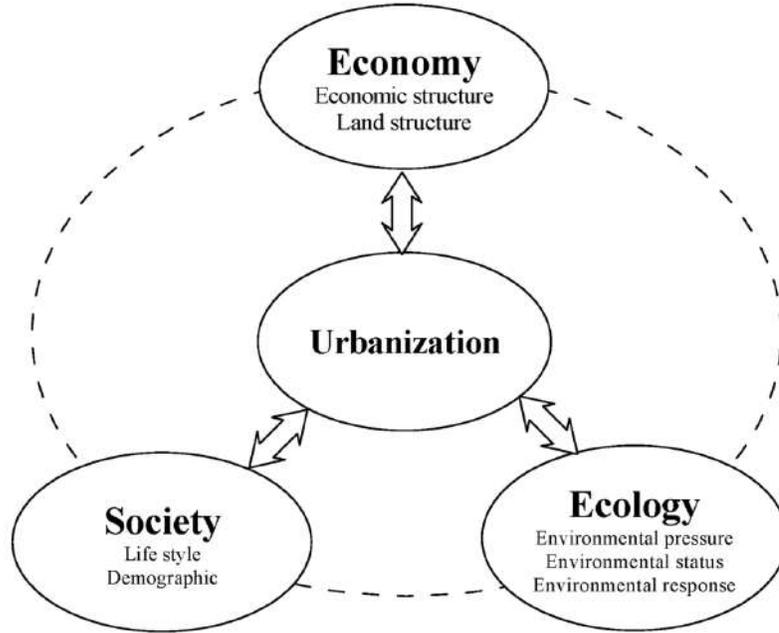
يرى (Zukin 2002) أن منظور العدالة في المدن يتأثر بالتحويلات الاقتصادية والرأسمالية على المدن.



ساهمت التحويلات الاقتصادية التي شهدتها المدن الأمريكية في انتقال الفقراء المقيمين من وسط المدينة وإزالة الأحياء الفقيرة واستبدالها بالمراكز التجارية وناطحات السحاب والمكاتب الفاخرة. هذا المنظور يميل إلى الجانب الاقتصادي على حساب الجانب الاجتماعي والمصلحة العامة وحقوق الفقراء

لذلك، لا ينبغي أن يمنع ذلك مخططي المدن من تطوير مبادئ تشريعية قادرة على دعم الأصالة والجمالية والهوية الاجتماعية والتنوع في أنماط التخطيط في إطار من العدالة لكافة شرائح المجتمع (Zukin, 2002).

الاستدامة



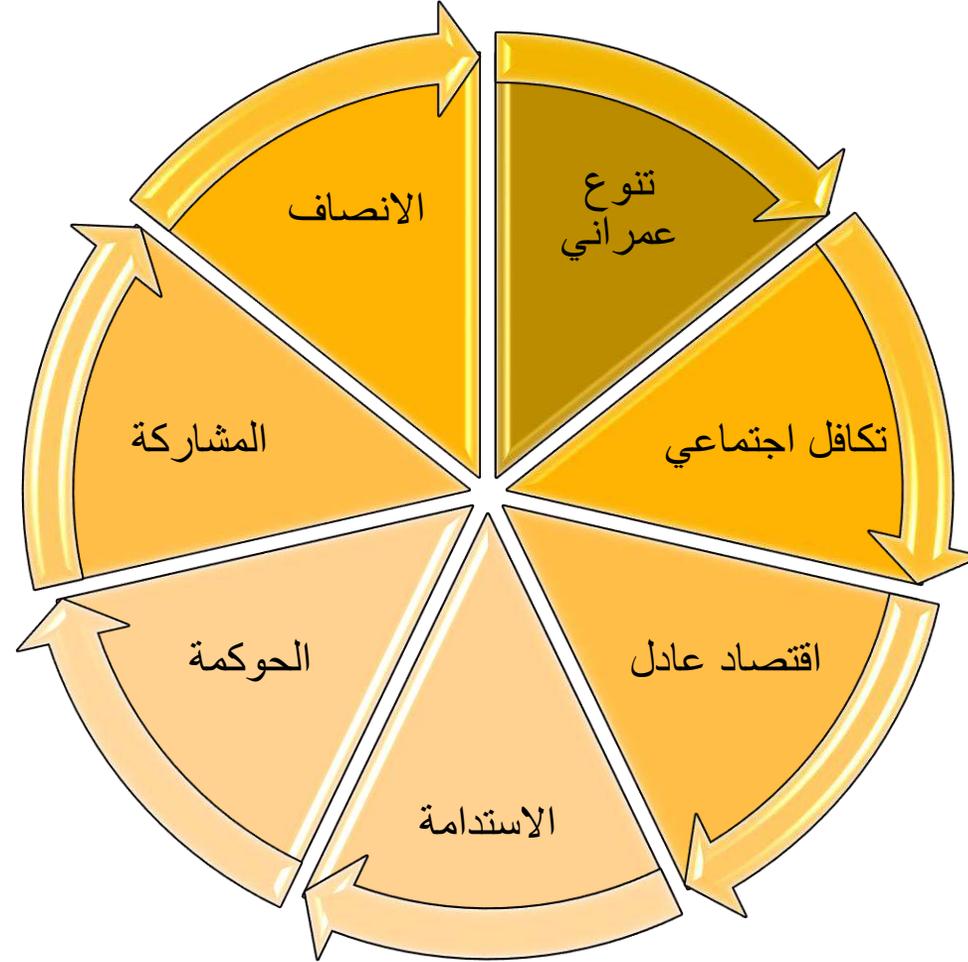
ويتناول (2002) Crawford مبدأ العدالة في الفضاءات العامة في المدن ودعم النموذج الليبرالي الذي يؤكد على وحدة الوطن، والمساواة، والديمقراطية، وحرية التعبير، والمصلحة العامة. الفضاء هو البيئة التي يعيش فيها الإنسان في حياته اليومية وهو صورة بصرية للمدينة. لذلك، فإن تنظيم هذا الفضاء بشكل يتوافق مع احتياجات المجتمع يوفر صورة إيجابية للإدراك البصري للمدينة العادلة. يشمل هذا التنظيم توفير فرص عادلة ترفع من اقتصاديات السكان بما فيها حق البيع المنظم للباعة الجائلين، والبيع على الرصيف، وإنتاج الأطعمة من المنزل. أما Moller (2002) فيؤكد على أن المدن العادلة يجب تكون قادرة على استيعاب الأقليات في إطار المجتمع المدني. إن الاستيعاب الاجتماعي للأقليات لا يكون من خلال دمجها أو محاولها صهرها في ثقافة واحدة أو مذهب ديني واحد، أو عرقية مهيمنة.

الإنصاف



يصف (2004) Parker المدينة باعتبارها المكان الذي يحتوي على العديد من الثقافات والأيديولوجيات فهي "مركز الحضارة"؛ ويظهر الصراع الطبقي بشكل واضح في المدينة لأنها مركز النشاط وتجمع السكان من مختلف القرى والمناطق الأخرى جاءوا للعمل والاستقرار. في سياق "المدن العادلة" تظهر إشكالات عديدة نتيجة التنوع الاجتماعي منها قضايا المساواة بين الجنسين أو ما يعرف بـ"الجغرافيا الجنسية للمدينة". تكون هذه المساواة في جميع مناحي الحياة بما فيها الوظائف بحيث تتحقق للمرأة حق العمل بعيداً عن سيطرة الآخرين.

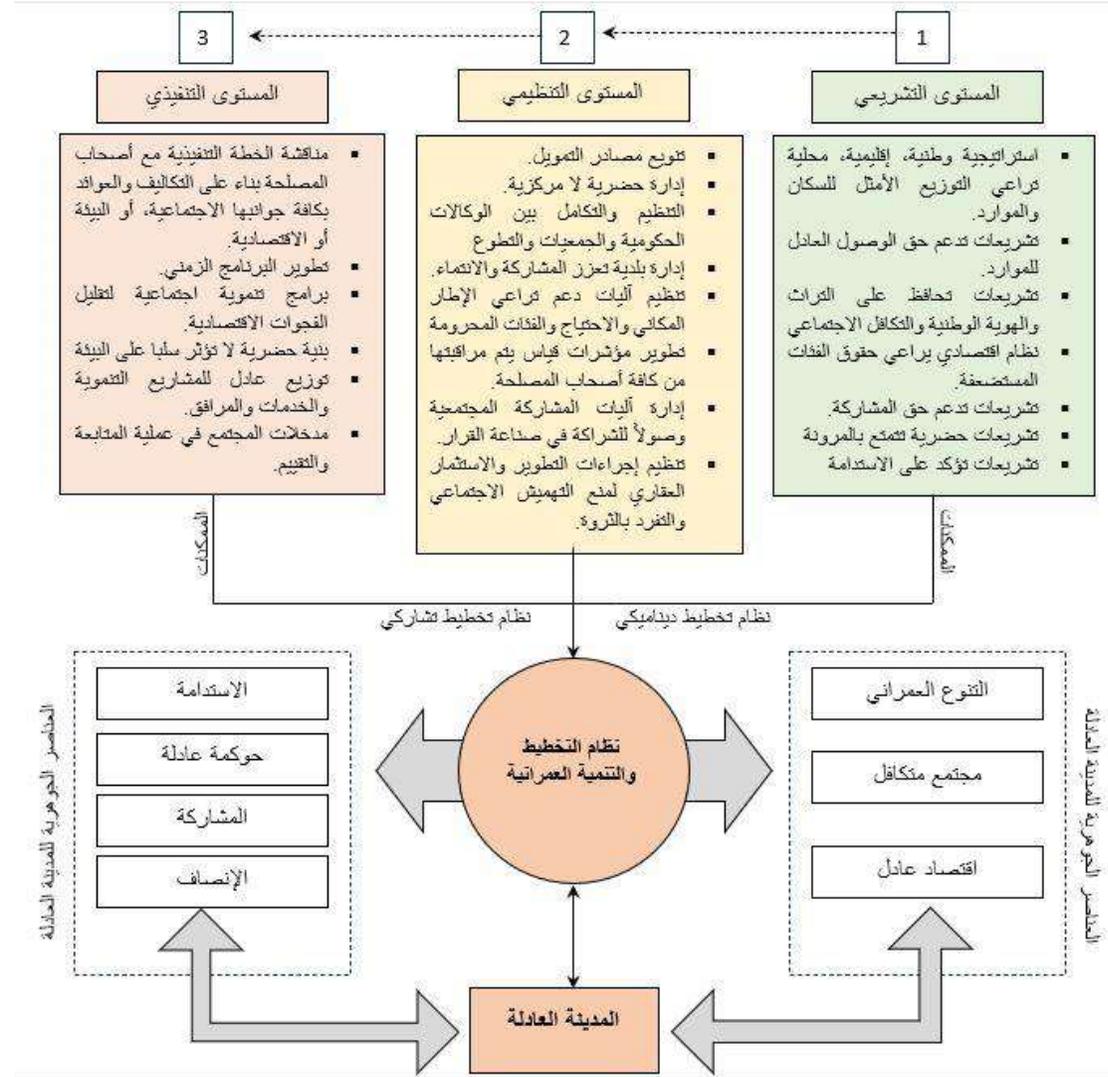
ملخص المبادئ الجوهرية للمدن العادلة



الإطار الفلسفي المقترح للمدينة العادلة

الإطار الفلسفي المقترح للمدينة العادلة يأخذ في عين الاعتبار المستويات الثلاث بدأ من المستوى التشريعي، فالمستوى التنظيمي، ثم المستوى التنفيذي. ويؤكد الإطار الفلسفي على العناصر الجوهرية السبعة للمدينة العادلة والتي تم استنباطها من المراجعات النظرية وهي: التنوع العمراني، والمجتمع المتكافل، والاقتصاد العادل، والاستدامة، والحوكمة العادلة، والمشاركة، والإنصاف.





الإطار الفلسفي للمدينة العادلة

المصدر: الباحث استناداً إلى: (Tonnie, 1957)، (Simmel, 1950)، (Park, 2005)، (Hall P., 1997)، (Zukin, 2002)، (Moller, 2002)، (Fainstein S., The Just City, 2010).

مخرجات المدن العادلة	مبادئ المدن العادلة
<ul style="list-style-type: none"> تنافسية عالية وقدرة على جذب المجتمعات نتيجة توفر البنية التحتية والاتصالات العالية ومراكز الفنون والثقافة والتجارة الدولية والمراكز التعليمية. أنماط إسكان متعددة لتلبية كافة الفئات الاقتصادية. التنوع في استعمالات الأراضي وأنظمة النقل. الأصالة، والهوية المحلية، والقيم التاريخية والثقافية في المدينة. وصول عادل للخدمات والمرافق في المدينة للجميع. تنظيم الفضاءات العامة لدعم حق المشاركة للجميع. 	<ul style="list-style-type: none"> التنوع العمراني Urban diversity
<ul style="list-style-type: none"> جمعيات غير ربحية وقطاع تطوعي مؤثر. إطار واضح للمصلحة العامة يلتزم به كافة أفراد المجتمع. مجتمع متباين ومعقد اجتماعياً لتحقيق التنمية. مجتمع قادر على التعايش في ظل اختلاف المذاهب والأديان. مجتمع متعدد عرقياً وثقافياً مع الحفاظ على الهوية الوطنية. قوانين تضمن التنافس الديناميكي والتعايش في آن واحد. 	<ul style="list-style-type: none"> مجتمع متكافل Social solidarity
<ul style="list-style-type: none"> نظام اقتصادي غير متحيز. استثمار ينعكس على المجتمع دون هيمنة أصحاب النفوذ على الموارد. عوائد اقتصادية للمشاريع تخدم المجتمع والفئات المستضعفة. اقتصاد يدعم التنمية الاجتماعية دون تراكم للثروة. 	<ul style="list-style-type: none"> اقتصاد عادل Fair economy
<ul style="list-style-type: none"> توازن في التنمية بين العناصر العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية. وصول عادل للموارد للجيل الحالي وللأجيال القادمة. استهلاك عادل للموارد دون هدر أو استنزاف أو تعطيل. تنمية دون إضرار بالبيئة أو الانبعاثات الكربونية الضارة أو التلوث. 	<ul style="list-style-type: none"> الاستدامة Sustainability
<ul style="list-style-type: none"> رقابة ذاتية ومؤشرات أداء يمكن قياسها على مستوى المدن. إدارة حضرية مرنة لا مركزية. نظام لمحاربة الفساد، والتحيز العرقي، والمصالح الشخصية. 	<ul style="list-style-type: none"> حوكمة عادلة Fair governance
<ul style="list-style-type: none"> تخطيط مرن يدعم المشاركة في صناعة القرار. وكالات غير حكومية تشجع العمل والإدارة الذاتية للمجتمع. مجتمع قادر على المشاركة في صناعة السياسات العمرانية. مجالس بلدية منتخبة على مستوى الأحياء السكنية تضطلع بمسؤوليات تطوير وصيانة البيئة العمرانية وخاضعة لنظام حوكمة. 	<ul style="list-style-type: none"> المشاركة Participation
<ul style="list-style-type: none"> تشريعات تؤكد الإنصاف بين الجنسين في الوظائف بدون سيطرة جنس على آخر. الإنصاف في الحقوق العادلة للفئات المستضعفة. 	<ul style="list-style-type: none"> الإنصاف Equity

مهاجر الفلسفة

Riyadh International
Philosophy Conference

الخاتمة

تناولت الورقة البحثية الإطار الفلسفي لمفهوم المدينة العادلة في سياق العولمة والتعددية الثقافية استنادا الى التحليل المتعمق للآراء الفلسفية والأدبيات المعاصرة. توصلت الورقة إلى سبعة عناصر جوهرية للمدن العادلة وهي: التنوع العمراني، والمجتمع المتكافل، والاقتصاد العادل، والاستدامة، والحوكمة العادلة، والمشاركة، والإنصاف. تعمل هذه العناصر الجوهرية ضمن مرتكزات تشريعية، وتنظيمية، وتنفيذية هي بمثابة الممكنات التي توفر الحاضنة الحضرية الملائمة للعناصر الجوهرية للمدينة العادلة.

إن التحدي الهيكلي للمدن المعاصرة اليوم يتمثل في توجيه التنمية العمرانية نحو الجانب الاقتصادي المحض على حساب التنمية الاجتماعية. لذلك، تؤكد الورقة البحثية على أهمية تطوير التشريعات العمرانية لمواجهة هذه التحديات ودعم الهوية الاجتماعية والأصالة؛ وفي نفس الوقت تعزيز القدرة على استيعاب كافة شرائح المجتمع في إطار يحقق العدالة والمساواة للجميع.

References

- Altshuler, A., & Luberoff, D. (2003). *Mega-projects*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Bhandari, D. (1998). *Plato's Concept Of Justice: An Analysis*. Boston, Massachusetts: Twentieth World Congress of Philosophy 10-15 August 1998.
- Constitutional Rights Foundation. (2007). *BRIA 23 3 c Justice as Fairness: John Rawls and His Theory of Justice*. Volume 23, No. 3. Retrieved from <https://www.crf-usa.org/bill-of-rights-in-action/bria-23-3-c-justice-as-fairness-john-rawls-and-his-theory-of-justice>
- Crawford, M. (2002). *Blurring the Boundaries public space and private life*. In S. Fainstein, & S. Campbell, *Readings in Urban Theory* (pp. 341-351). Massachusetts: Blackwell Publishers.
- Edwards, A. R., & Orr, D. W. (2005). *The Sustainability Revolution: Portrait of a Paradigm Shift* Paperback. Philadelphia: New Society Publishers.
- Engels, F. (1845). *The Great Towns*. Retrieved Jan 22, 2012, from in *Condition of the Working Class in England*: <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/condition-working-class/ch04.htm>
- Fainstein, S. (2006). *Program in Urban Planning Graduate School of Architecture, Planning and Preservation Columbia University. Conference on Searching for the Just City, GSAPP. Columbia University.*
- Fainstein, S. (2010). *The Just City*. Cornell University Press. Retrieved from <http://www.jstor.org/stable/10.7591/j.ctt7zhwt>
- Fainstein, S. S. (2005). *Cities and Diversity: Should We Want It? Can We Plan For It?* *Urban Affairs Review*, 41(1), 3–19.
- Gottdiener, M. (2008, 2 11). *A Marx for Our Time: Henri Lefèbvre and The Production of Space in An Architektur – Produktion und Gebrauch gebauter Umwelt*. Retrieved February 19, 2012, from *An Architektur*: http://www.anarchitektur.com/aa01_lefebvre/aa01_gottdiener_dt.html
- Hall, P. (1997, February). *Megacities, world cities and global cities*. Retrieved February 24, 2012, from *The First Megacities Lecture*: http://www.megacities.nl/lecture_1/lecture.html
- Hall, P. G. (2002). *Cities of tomorrow*. Oxford: Blackwell.
- Healey, P. (2002). *Urban 'Regions' and Their Governance*. In S. Fainstein, & S. Campbell, *Readings in Urban Theory* (pp. 90-109). Massachusetts: Blackwell Publishers.
- Jacobs, J. (1992). *The Death and Life of Great American Cities*. Vintage Books.
- Khosroshahi, A. (2015). *THE JUST CITY: A CRITICAL DISCUSSION ON SUSAN FAINSTEIN'S FORMULATION*. Milan: Polytechnic University of Milan.
- Moller, S. (2002). *Is Multiculturalism Bad for Women*. In S. Fainstein, & S. Campbell, *Readings in Urban Theory* (pp. 161-165). Massachusetts: Blackwell Publishers.
- Mumford, L. (1937). *What is a city?* *Architectural Record*. Retrieved from *The Michigan StateUniversity Press*, pp.223-231: <http://media.pfeiffer.edu/Iridener/courses/GEMEIN.HTML>
- Murie, A., & Musterd, S. (2002). *Social Exclusion and Opportunity Structures in Eurpean Cities and Neighbourhoods*. In S. Fainstein, & S. Campbell, *Readings in Urban Theory* (pp. 181-206). Massachusetts: Blackwell Publishers.
- Park, R. (2005). *Human Ecology*. In J. L. Mele, *The Urban Sociology Reader* (pp. 1-15). New York: Routledge.
- Parker, S. (2004). *From Pillar to Post: Culture, representation and difference in the urban world*. In J. L. Mele, *Urban Theory and the Urban Experience: Encountering the City*. New York: Routledge.
- Reed, B. (2016). *Story of cities #32: Jane Jacobs v Robert Moses, battle of New York's urban titans*. Retrieved 9 30, 2023, from <https://www.theguardian.com/cities/2016/apr/28/story-cities-32-new-york-jane-jacobs-robert-moses>
- Scott, J. (1998). *Seeing like a State*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Simmel, G. (1950). *The Metropolis and Mental Life*. New York: Free Press, pp. 409-424.
- Tonnies, F. (1957). *Community and Society: Gemeinschaft und Gesellschaft*. Retrieved from *The Michigan StateUniversity Press*, pp.223-231: <http://media.pfeiffer.edu/Iridener/courses/GEMEIN.HTML>
- Weber, M. (1958). *The Nature of Cities*. New York: Free Press.
- Zukin, S. (2002). *Changing Landscapes of power opulence and the urge for Authenticity*. In S. Fainstein, & S. Campbell, *Readings in Urban Theory* (pp. 291-302). Massachusetts: Blackwell Publishers.

شكراً لكم